Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

حرى من النحويين غير ابن مالك، وتوهم أبو حيان أنه وهم فيها، وإنما هى حرىٌ بالتنوين اسمًا لا فعلاً، وأبو حيان هو الواهم، بل ذكره أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كالسرقطى وابن طريف وأنشدوا عليها شعرًا، وهو قول الأعشى:

أن يقل هُنَّ من بنى عبد شمس
فحرىٌّ أن يكُون ذاك وكانا

وابن هشام فى تعقيبه هنا على أبى حيان يكشف عن ناحية من نواحيه التى سبقت الإشارة إليها، وهو هنا يقيم الدليل عليها، تلك الناحية هى تبحره فى اللغة والاستعانة بها وبما أصفاه الله منها على تصحيح ما ذكره ابن مالك ولولا ما قيل: من أن هذا البيت غير موجود فى ديوان الأعشى ميمون الذى شرحه أبو العباس ثعلب وما يمكن أن يتطرق إليه من احتمال حذف تنوين «حرى» على نية الوقف لكان لابن هشام الحجة البالغة على إثبات هذا الفعل.

وفى هذا المؤلف ظاهرة أخرى هى محاولة ابن هشام رد من ند عن الجماعة إليها معتمداً على سلامة ذوقه، وإليك ما ختم به الكلام على باب التوكيد، تحت عنوان «مسألة»: قال بعض العلماء فى قوله تعالى: ﴿**فسجد الملائكة كلّهم أجمعون**﴾ [الحجر: ٣٠] فائدة ذكر «كل» رفع وهم من يتوهم أن الساجد البعض، وفائدة ذكر «أجمعون» رفع وهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا فى وقت واحد، بل سجدوا فى وقتين مختلفين، والأول صحيح، والثانى باطل؛ بدليل قوله تعالى: ﴿**لأغوينهم أجمعين**﴾ [ص: ٨٢] لأن إغواء الشيطان لهم ليس فى وقت واحد، فدل على أن «أجمعين» لا تعرض فيه لاتحاد الوقت، وإنما معناه كمعنى: «كل» سواء، وهو قول جمهور النحويين، وإنَّما ذُكر فى الآية تأكيدًا على تأكيد كما قال تعالى: ﴿**فمهل الكافرين أمهلهم رويدا**﴾ [الطارق: ١٧] ولعل هذا البعض هو الفراء.

ثم هو قد تعقب ابن مالك فى إبدال المضمر من مثله، وفى إبداله من الظاهر، فقال: وإبدال المضمر من المضمر نحو «ضربته إياه» فإياه بدل، أو توكيد، وأوجب ابن مالك الثانى، وأسقط هذا القسم من أقسام البدل.

وإنى أفسح المجال هنا قليلاً للعلامة الشيخ عبادة، وأرتضى ما نقله وذكره رأيًا لى فى الرد على ابن مالك.